# لتكف أيدي الأطراف الأجنبية عن تنظيم حركة فتح

تتزايد محاولات التدخل الأجنبية في استحقاق التطور لدى حركة فتح وقد بلغ ببعضهم أن واظب على لقاءات واجتماعات تناولت الوضع التنظيمي للحركة ولم تقتصر على المستويات الحركية العليا وإنما تخطت ذلك إلى المستويات الوسطية والقاعدية بل وإلى مستويات هامشية في واقع الفعالية التنظيمية.

ويستدعى هذا الأمر وضع النقاط على الحروف لكي لا تبقى الامور في الظلام، وفي ضباب الأحداث، ولكي لا تمر عملية انقلاب تطورية المظهر، ضد فكرة جسدت أعظم نتاج لمعاناة شعب ومتطلبات قضية.

ما من شك أن ثمة حاجة ملحة لاستحقاق التطور لدى حركة فتح، وأن هذه الحاجة قد تزايدت بشكل نوعي ومتفاقم منذ الدخول إلى الوطن، ولكن هناك فارق بين إجراء التطور وبين تحقيق إنهيار الفكرة وانقلاب دورها، وكذلك بين إطار التطور عبر النظام والأصول والعبث الذي يجري بأيد ذاتية أو أيد اجنبية.

أصبح التدخل الأجنبي في شؤون الوضع التنظيمي للحركة يتم على أيدي أطراف عدة سواء من قبل الولايات المتحدة أو أطراف اوروبية بمسميات مختلفة، وسواء على مستوى الرسميين أو غير الرسميين، وكأن البناء التنظيمي هو مسألة فنية أو يمكن أن يتم بروح ورياح مستوردة، وبمثل الطرق.

لقد بلغ الأمر في المراحل السابقة حد التدخل بالأسماء وحتى في نطاق الانتخابات التشريعية ومن يكون على القائمة ومن لا يكون وحتى الأسماء في تشكيلات اللجان والأطر ذات الطابع التنظيمي الصرف.

عندما نهضت فتح فقد نهضت بالفكرة والأداء، وقد بدأت فعالياتها وإعداد كادرها واجتماعاتها عبر الخيمة أو قواعد الفدائيين أو البيوت المتواضعة وباحات المدارس واللقاءات السرية، وتطورت وتراكمت عبر كل ذلك وصنعت تقدمها والكثير من أسس مسيرتها.

ثمة فارق كبير بين فعالية تبدأ في الخيمة بدون ارشاد أجنبي غير مؤتمن، وبين فعالية تبدأ في قاعة فندقية خالية من روح البداية والتصميم على التضحيات والفارق هو بين روحية الأخذ وروحية العطاء.! بدأت فتح بروحية العطاء، عطاء المال والجد، والدم والمخاطرة بالغالي والنفيس، وبذلك صنعت الثورة وانتقلت بها من العدم إلى الوجود وومن الصغر إلى الكبر ومن الضعف إلى القوة، وهو الأمر المعاكس تماماً للمنهجية التي تفكر بها بعض الدوائر الأجنبية والاستجابات لها، انها منهجية لا تنطلق من روح الشعب الفلسطيني ولا تصنع حرية ولا تنظيماً ولا تؤدي إلى تحقيق أهداف سوى أهداف التخريب في مختلف المحاور واهداف المكسب الصغير.

كل تنظيم سياسي أو حركة تتعرض لمنعطف مفصلي تواجه استحقاق التطور والتغيير، وقد تعرضت فتح لمثل هذا المنعطف الذي يحتم عليها الاستجابة لاستحقاق التطور، والقانون في مثل هذه الحالة أن تنشأ عدة اتجاهات.

**الإتجاه الأول**: هو اتجاه التمسك بالقديم والمحافظة عليه، وهو منهج الجمود العقائدي والسياسي والتنظيمي والذي ينجم عنه ضرب الفكرة واخفاقها وتخلفها عن الصلاحية المستقبلية.

**الإتجاه الثاني**: وهو إتجاه التغيير الشامل والإستجابة الكاملة لدفع وضغط العوامل الموضوعية والخارجية وهو إتجاه الإنهيار الشامل.

أما الاتجاه الصحيح فهو اتجاه التوازن الدقيق بين ما يستحق الثبات وما يستحق التغيير، ومن القانون أن جوهر الفكرة هو ما يتطلب الحد الكافي من الثبات، أما التغيير فقد ينال نصيباً أوفر في مجال الأساليب والآليات والمراحل.

ولدى التعامل مع استحقاق التطور لا بد من ميزان دقيق بين الاحتياجات الوطنية الأساسية أي جوهر الفكرة والمشروع الوطني وبين المتطلبات الموضوعية الناجمة عن العوامل غير الذاتية، وهذا الميزان يجب أن يؤدي إلى حماية الفكرة وجوهرها وإلى إستمرار المسيرة لتحقيق الأهداف الأساسية.

ثمة فارق كبير بين قبول التدخلات وبين الانفتاح الايجابي، لقد تجسد جوهر الفكرة الاستقطابية لدى فتح في ثلاثة أركان.

**الأول**: وهو الوطنية الفلسطينية حيث انبرت فتح منذ الخمسينات لاسترداد التجسيد السياسي للوطنية الفلسطينية، وتمكنت في المراحل التالية أن تؤسس للشعب الفلسطيني أول قوات وبنادق فلسطينية بعد النكبة لا تخضع لنظام عربي، وهو الأمر الذي وضع الأساس للقرار الوطني المستقل والكينونة الفلسطينية التي هي نقيض للكينونة الإحتلالية.

**والثاني**: وهو أولوية قضية فلسطين في البرامج العملية وأولوية العمل المباشر على محورها.

وهنا برز الأمر الثالث في جوهر الفكرة الاستقطابية وهو طريق الكفاح المسلح والمقاومة المشروعة.

هذه الأركان الثلاثة هي أركان الفكرة لدى فتح وهي الأركان التي شكلت استجابة وتلبية للاحتياج الموضوعي الأساسي لواقع الشعب الفلسطيني وحالته، ولحاجة الوطنية الفلسطينية لتجسيد سياسي، وحاجة قضية فلسطين لطليعة تترجم أولوياتها عملياً.

وما من شك ان المسيرة قد صادفت تحديات وميادين صراع متتالية ومتعددة الأطراف والإتجاهات طيلة أربعة عقود، كما صادف الواقع المحيط متغيرات كبرى لا يمكن التغاضي عنها وتجاوزها ولكن ذلك بما لا يقوض جوهر الأركان الثلاثة.

لقد استجابت فتح واقعياً لكثير من متطلبات التطور ومن ذلك على سبيل المثال منهجية المراحل وفكرة الطريقين أو الأسلوبين معاً، الطريق السياسي والمقاومة المشروعة في نطاق من التلازم أو التتالي أو التناوب بما يحقق الجدوى والوصول للاهداف، وحتى إعطاء الأولوية للطريق السياسي إذا كان مؤدياً وعلى أساس أن لا يكون طريقاً مغلقاً لا يؤدي إلى الأهداف.

لكن منهجية القوى الخارجية تتجاوز كل ذلك، وقد بدأ فهمها من جديد وكذلك خياراتها الدخول في حدود التجاوز الفعلي للوطنية الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني وكأن التاريخ يعيد نفسه لما بعد عام 1948 وفي حدود التجاوز المراوغ لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وإنهاء أي مفهوم لحق المقاومة المشروعة للإحتلال.

من أجل ذلك من الطبيعي أن تتطلع الكثير من الدوائر الأجنبية لتغيير بنيوي في حركة فتح، وقد عبرت عنه أوساط عديدة في الولايات المتحدة إبتداء من الرئيس جورج بوش الذي تحدث عن الجيل القديم والجيل الجديد، ووصولاً إلى كثير من الزائرين والمندوبين سواء الرسميين أو الغير الرسميين من ذوي الجنسية الأميركية.

والحقيقة أن معنى الجيل القديم والجيل الجديد هنا لا ينصرف إلى العمر وإنما تكمن حقيقة معناه في المفاهيم، حيث لم تعد مفاهيم مثل التحرر الوطني والإستقلال والمقاومة مقبولة وتعتبر من مفاهيم مرحلة الحرب الباردة ومخلفاتها، ويجب أن تحل محلها المفاهيم المرتبطة بالعولمة بأحادية القطبية للولايات المتحدة.

في خضم ذلك تتعرض قضية فلسطين للاندثار بين اقدام الفيلة، ويتم تغيير الأداة التي لديها إمكانية التوصل إلى نتائج في إطار المشروع الوطني الفلسطيني وهي حركة فتح وتنظيمها وبنيتها الوطنية وروح ثوابتها.

لا يوجد أدنى شك أن روح الثوابت لدى فتح والبنية التي تعبر عن هذه الروح، هي المستهدف بغض النظر عن الأعمار والمواقع، وإن ذلك يتم بالإرتباط مع هدف واحد هو ترويض السقف السياسي الفلسطيني.

تتمتع فتح بمزايا اساسية منها مقدرتها على الجمع بين عاملين أساسيين الأول وهو الإحتياج الموضوعي الوطني، والذي يتمثل في الثوابت الأساسية.

والثاني وهو متطلبات التجاوب الدولي.

إن خط التوازن الدقيق بين هذين العاملين هو الخط الذي تحاول فتح أن تستمر في السير عليه، وذلك أحد عناصر قوتها، واحد دواعي استهدافها من قبل أي طرف لا يريد للمسيرة الفلسطينية أن تصل إلى حد أدنى من الأهداف يتحقق فيها الإستقلال الحقيقي في إطار دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس تتمتع بالمقومات الأساسية.

ويوضح ذلك لماذا البنية الوطنية الفتحاوية التي تتمتع بروح فتح الحقيقية والنضالية هي العدو الأول لكل الأطراف التي تريد للمشروع الوطني الفلسطيني الاخفاق.

لا يمكن لتنظيم يتجاوز الإحتياجات الموضوعية الوطنية الأساسية، ولا يقدم منهجية تلبيتها عملياً ونظرياً ان يكون تنظيماً اصيلا أو أن يمتلك قدرة البقاء المستقبلي.

إن التنظيم الهجين أو المصنع بروحية غير روحية الدوافع الذاتية الوطنية أو الاحتياجات الوطنية هو حالة عابرة في حياة الشعوب، وهذا الأمر يلقي علامة استفهام عن مدى إدراكه من قبل الأطراف الأجنبية التي عندما تتدخل فانها تتدخل في حالتين، الأولى محاولة افراغ فتح من روحها ومحتواها وتغيير طبيعتها وطابعها وبنيتها الوطنية، والثانية محاولة إضعافها وعزلها وجعلها في موقع المتهم وإلقاء الشبهات على ملامحها وترويج التشويه من حولها وتغذية الشوائب في مسيرتها، إن الكثير من هذه الأطراف يعلم أن ما يظهر في بعض الأوساط الإعلامية من حرص على فتح أو دعم لها إنما يصب في خانة إتهام فتح وإضعافها شعبياً وأن القصد الحقيقي منه هو تدمير روح فتح وإلقاء التعقيدات في طريقها.

تجسد فتح إحتياجاً موضوعياً وطنياً لأنها استجابة للحاجة الموضوعية الوطنية، وفكرتها ستبقى هي الرد الذاتي للحاجة الموضوعية الأساسية بالنسبة للشعب الفلسطيني

وهي حالة الوجود والكينونة، لذلك ستبقى هي التنظيم الذي يمتلك أساس البقاء والإستمرار والصلاحية المستقبلية، وإذا تمكنت أيدي العبث الخارجي عن طريق بعض الاستجابات لها النيل من الاداة فان الفكرة ستجدد ستنجب أداتها باستمرار وعلى هذه الأطراف الخارجية أن تدرك أن المصير الوحيد للتهجين التنظيمي والسياسي هو الاخفاق.

أما على المستوى الذاتي لفتح فان من واجبنا أن ننهج وبدون تأخير الخطوط التالية.

**أولاً**: عدم تمكين الأطراف الخارجية من تغيير ملامح روح الفكرة والبنية الوطنية الفتحاوية خاصة وأن هذه البنية تمثل الثقل الأساسي في المسيرة الفلسطينية.

**ثانياً**: تحقيق استحقاق التطور في الفكرة الإستقطابية وأركانها الثلاثة على أساس خط التوازن الدقيق بين ما يستحق الثبات وما يستحق التغيير ضمن نصوص تقرها الأطر ذات الصلاحية وفقاً للنظام، وبما يحقق استمرارية الاستجابة للثوابت الوطنية والاحتياجات الوطنية الأساسية المتعلقة بوجود الشعب الفلسطيني وكينونته وحقوقه المشروعة.

**ثالثاً**: تلبية متطلبات استحقاق التطور في الإتجاه البرامجي لأن حركة فتح وضعت برامجها في الماضي على أساس هدف التحرر الوطني، وهي ما زالت في إطار هذا الهدف، ولكن أضيف إلى ذلك استحقاق أساس اخر وهو إدارة المجتمع والدولة والسلطة والبرامج المجتمعية.

**رابعاً**: تلبية استحقاق التطور التنظيمي سواء بتطوير النظام الأساسي أو تجديد القيادة والأطر والشرعيات على أساس البرامج المقرة أصولاً أو بالتطور البنيوي النوعي أي بالإرتقاء النوعي بالبنية التنظيمية.

**خامساً**: تحديد استراتيجية العمل الأساسية ضمن الظروف الجديدة واحتمالاتها بما في ذلك حقيقة الآفاق السياسية المغلقة التي نواجهها ولعدة أعوام قادمة.

وبالنسبة للكادر التنظيمي فإن علينا جميعا أن نبقى قابضين على جمر الفكرة وأن لا يتم التهاون حيال المحاولات الأجنبية أو الاستجابة لها والوقوع في مصيدة المال السياسي والمالي الموجه.

عندما انبرينا لمهمة الثورة والكفاح فقد كان رائدنا أن نكون صناعاً للتاريخ لا صنائع للأجنبي.

أيار 2007